

إثر صدور الأوامر الملكية بترقية وتعيين عدد من القضاة وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية وتعيين ٣٧ قاضياً على مختلف درجات السلك القضائي

أصدر معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى القرارات التنفيذية اللازمة لترقية وتعيين (٣٧) قاضياً بوزارة العدل على مختلف درجات السلك القضائي.

وتضمنت القرارات ترقية (١٧) قاضي من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) و(٧) قضاة من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي (ج) وتعيين (٩) قضاة على درجة قاضي (ب) و(٤) قضاة على درجة ملازم قضائي. وفيما يلي نص الأمر الملكي الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٢١٧

التاريخ: ١٤٣٣/١٢/٥هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء من رقم (٣٣/٢٠/٢٣٨١) ورقم (٣٣/٢٠/٢٣٨٣) ومن رقم (٣٣/٢٠/٢٤٢٣) إلى رقم (٣٣/٢٠/٢٤٢٩) ومن رقم (٣٣/٢٠/٢٤٣٧) إلى رقم (٣٣/٢٠/٢٤٤٤) ومن رقم (٣٣/٢٠/٢٤٤٦) إلى رقم (٣٣/٢٠/٢٤٥٣) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٥٥) ومن رقم (٣٣/٢٠/٢٤٨٣) إلى رقم (٣٣/٢٠/٢٤٩١) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٩٤) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٩٥) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٩٧) ورقم (٣٣/٢٠/٢٤٩٨) المؤرخة في ٦/٨/١٤٣٣هـ، ورقم (٣٣/٢١/٢٥٢٤) ورقم (٣٣/٢١/٢٥٢٥) المؤرخة في ٨/١٠/١٤٣٣هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً:

- | | |
|----------------------------------|--|
| ١- أيمن بن عبدالله الدهيشي. | ٨- علي بن عبدالله آل سلطان. |
| ٢- ماجد بن عبدالرحمن الخميس. | ٩- عبدالعزيز بن عبدالله السالم. |
| ٣- يحيى بن إبراهيم اليحيى. | ١٠- فهد بن عبدالله بن طالب. |
| ٤- فهد بن عبدالله القرعاوي. | ١١- محمد بن عيد العصيمي. |
| ٥- عبدالعزيز بن محمد الدعيجي. | ١٢- سعد بن محمد آل سليمان. |
| ٦- عبدالله بن عبدالعزيز الحمدان. | ١٣- أحمد بن محمد العمار. |
| ٧- عبدالله بن صالح العضيبي. | ١٤- عبدالرحمن بن مسفوه المالكي. |
| | ١٥- ماجد بن محمد الشويمان. |
| | ثانياً: |
| | يرقى الشيخان التالي |
| | أسمائهما من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من التاريخ أمام اسم كل منهما: |
| | ١- فهد بن صالح الدباسي |
| | ٢- صالح بن سليمان النصيان |
| | ٣- يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٢/٧/١٤٣٣هـ: |
| | ١- مشعل بن زيد بن مفوز الشمري. |
| | ٢- عبدالعزيز بن حسن بن حسان المالكي. |
| | ٣- أنس بن عبدالعزيز بن عبدالله الحديثي. |
| | ٤- فضل بن محمد بن عبدالله الطالب. |
| | ٥- عبدالعزيز بن منصور بن |

وزراء العدل بدول مجلس التعاون يعقدون اجتماعهم الرابع والعشرين بالرياض

عقد أصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الثلاثاء ١٦ ذو القعدة ١٤٣٣هـ بالرياض أعمال اجتماعهم الرابع والعشرين.

وفي بداية الجلسة الافتتاحية رحب معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى رئيس الدورة الحالية بإخوانه الوزراء، متمنياً لهم طيب الإقامة ببلدهم الثاني المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أهمية اللقاءات العدلية في إطار المسيرة التعاونية للمجلس في سياق استشراف تحقيق المبادرة التاريخية لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . حفظه الله . للتحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بما تترجمه من سمو الهدف تحقيقاً للغاية الأسمى لمنشأ فكرة التعاون الخليجي.

وأكد الدكتور العيسى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال وزراء العدل لهذا العام وبخاصة دراسة فكرة الانتقال بالأنظمة الاسترشادية الإجرائية إلى الإلزامية في أفق مبادرة خادم الحرمين الشريفين التي طرحها على أنظار إخوته أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

يُذكر أن الاجتماع تناول العديد من الموضوعات العدلية وفي مقدمتها مشروع (النظام) الموحد الاسترشادي للسلطة القضائية لدول المجلس ومشروع (النظام) الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ومشروع (النظام) الموحد الاسترشادي لمحاكم الأسرة لدول مجلس التعاون والمقترح المقدم من وزارة العدل والشؤون الإسلامية بمملكة البحرين لإقرار الدليل الإرشادي النموذجي للتعليم التأهيلي المستمر للمحامين بدول مجلس التعاون، إلى جانب مناقشة محاضر الاجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مرثيات الدول الأعضاء بشأن قرار أصحاب المعالي وزراء العدل حيال إمكانية إقرار وثاق الأنظمة الاسترشادية لتكون في بعضها بشكل إلزامي، واجتماع لجنة الخبراء المختصين المكلفة بدراسة مرثيات ومقترحات وملاحظات الدول الأعضاء حيال مقترح مركز للإرشاد والتصالح الأسري لدول المجلس بعد أخذ جميع التحفظات من الدول الأعضاء حيال بعض المواد لهذه الأنظمة الاسترشادية.

عبدالعزیز السماری.

٦- عبدالعزیز بن زید بن

عبدالکریم الفایز.

٧- خالد بن عبدالرحمن بن

سلیمان الراجحی.

٨- محمد بن عبدالله بن محمد

السالم.

٩- هشام بن سعید بن سالم

النعمی.

رابعاً :

یرقی المشایخ التالية أسماؤهم

من درجة ملازم قضائي إلى

درجة قاضي (ج) اعتباراً من

١٢/٧/١٤٣٣هـ:

١- عبدالرحمن بن موسى

الغثيمي.

٢- عيسى بن أحمد الفيضي.

٣- أحمد بن مشبب الضحطاني.

٤- نواف بن نازل الدغماني.

٥- محمد بن يادي الشمري.

٦- سلطان بن حنس العتيبي.

خامساً :

یرقی الشیخ مسفر بن عایض

الدوسري من درجة ملازم قضائي

إلى درجة قاضي (ج) اعتباراً من

١٥/٧/١٤٣٣هـ.

سادساً :

یعین المشایخ التالية أسماؤهم

على درجة ملازم قضائي:

١- صالح بن عبدالله بن صالح

الغالب.

٢- فيصل بن ناصر بن محمد

الرضيمان.

٣- إبراهيم بن زيد بن حمد

المنصور.

٤- ياسر بن رباح عنيزان

الحربي.

سابعاً :

على وزير العدل تنفيذ أمرنا

هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

استقبالات معالي الوزير

رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي

كما استقبل معاليه في مكتبه يوم ٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي السفير لويجي نابوني.

واستعرض خلال اللقاء مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لتطوير مرفق القضاء التي شملت الجوانب التنظيمية والتقنية والتدريبية وتوفير متطلبات البيئة العدلية، وتجربة المملكة في تفعيل البدائل الشرعية لفض المنازعات وتسهيل الإجراءات وتطور مهنة المحاماة في المملكة كشريك مهم في إيصال العدالة.

من جانبه أشاد رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بما تشهده المملكة من تطور في كافة المجالات وخصوصاً في مجالي العدل والقضاء.

سفيرا بريطانيا وكازاخستان لدى المملكة

استقبل معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى في مكتبة بالوزارة يوم السبت ١٤ شوال ١٤٣٣هـ سفير جمهورية كازاخستان لدى المملكة بختيار تاسيموف وخلال اللقاء ناقشا عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. كما استقبل معاليه في ذات اليوم سفير المملكة المتحدة لدى المملكة جون جينكينز وبحثا جملة من الموضوعات التي تهم الجانبين في المجال القضائي.

وفد وزارتي العدل

والشؤون الخارجية الإسبانية

كما استقبل معاليه في مكتبه بالوزارة يوم الأحد ١٥ شوال ١٤٣٣هـ الأمين العام لتحديث العدالة التابع لوزارة العدل في إسبانيا خواكين سيلفيرو الذي زار المملكة في مقدمة وفد رفيع المستوى من وزارتي العدل والشؤون الخارجية والتعاون بمملكة إسبانيا. وجرى خلال اللقاء بحث العديد من الموضوعات ذات الصلة، و أوضح معالي وزير العدل للوفد الزائر معالم النظام القضائي الحديث ومشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء، مبيناً أن هذا المشروع يعد نقلة نوعية في التحديث الإجرائي والتنظيمي من خلال استقطابه أفضل التجارب والخيارات المتاحة.

كما استعرض معاليه مع الوفد الإسباني ثوابت قضاء المملكة المتمثل في تحكيم الشريعة الإسلامية في كافة المواد القضائية مع إفادته في الجوانب الإجرائية من آخر ما توصلت إليه التجارب الدولية وذلك للإسناد الخدمي للعدالة في جانبها الموضوعي المتمركز تحديداً على الخطوط العريضة في تسبب الحكم القضائي ومنطوقه المؤسس حصراً على تحكيم الشريعة الإسلامية.

وبين معاليه الضمانات التنظيمية والتنفيذية لاستقلال القضاء وعدم التدخل في شؤونه من أي جهة كانت بما يكفل حياده التام، وطمأنة المترافعين من خلال مبدأ علانية الجلسات كضمانة أساسية لنزاهة القضاء وشفافيته لتمكين الجميع من مراقبة حسن سير العدالة.

وعبر الوفد عن تقديره للتحديث الإجرائي والتنظيمي والتقني في المملكة وأن مسيرة التطوير في ذلك تمثل نجاحاً كبيراً في تحقيق أهداف مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

وزير العدل يفتتح أعمال مشروع هندسة إجراءات المحاكم

ومرحلة التحليل، ومرحلة إعادة التصميم وإعداد الإجراءات والنماذج المقترحة. مما يذكر أن مشروع هندسة إجراءات المحاكم وقضاء التنفيذ يحتوي على عدد من الجوانب منها العلمية والإجرائية والتقنية والإنشائية إضافة إلى التجهيزات الأساسية التي تحتاجها المحاكم حيث تأتي كل مرحلة من هذه المراحل ضمن جدول زمني دقيق. ويأتي المشروع ضمن التحول الكبير الذي يشهده مرفق القضاء والعدالة ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لتطوير هذا المرفق.

التنفيذ تأتي كأولوية ضمن مشروع تطوير مرفق القضاء وتم عملها وفقاً لنظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية ومشروع نظام التنفيذ، بعد مراجعتها مع أصحاب الفضيلة المشاركين في هذه المرحلة. وأبان معالي وزير العدل أن مراحل تنفيذ المشروع تمثلت بالإطلاع على إجراءات وتجارب الدول الأخرى في ذلك الشأن، والزيارات والاجتماعات المكثفة، بالإضافة لاحتوائها مشروع هندسة الإجراءات في أعمال المحاكم الشرعية وقضاء التنفيذ بشكل عام على ثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة التوثيق والفهم وجمع المعلومات،

افتتح معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الثلاثاء ٩ ذو القعدة ١٤٣٣هـ أعمال مشروع هندسة إجراءات عمل المحاكم الشرعية وقضاء التنفيذ وذلك بفندق راديسون ساس بالرياض.

وأوضح معاليه في كلمة له خلال الافتتاح أن هذا المنجز الإجرائي يمثل في إطاره التقني بعداً مهماً في تطوير آلية عمل المحاكم الشرعية وتحديث أساليبها، كما يعد إضافة بارزة في منجزات مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - لتطوير مرفق القضاء، خصوصاً إسهامه الفاعل في تسريع العملية القضائية وتقليص هامش التأخير في إجراءات التقاضي الذي يمثل معضلة دولية تسعى الوزارة لمعالجتها في المحاكم عن طريق هذا المنجز، جنباً إلى جنب مع مشروعات الوزارة الأخرى في هذا الشأن ومن بينها مشروع التعاون القضائي وإيجاد دوائر للتخصص النوعي داخل المحاكم فضلاً عن مشروع المصالحة والتوفيق وتعزيز ثقافة التحكيم في المجتمع، مشيراً إلى أن هندسة الإجراءات تعد إضافة الأهم في تحديث وتطوير المنظومة العدلية.

وبيّن معاليه أن إعادة هندسة إجراءات المحاكم الشرعية وقضاء

وفد إسباني يطلع على مشروع خادم الحرمين لتطوير مرفق القضاء

اطلع الأمين العام لتحديث العدالة خواكين سيلغيرو والوفد المرافق له من وزارتي العدل والشؤون الخارجية والتعاون بمملكة إسبانيا ضمن زيارتهم للمملكة في يوم الأربعاء ١٨ شوال ١٤٣٣هـ اطلعوا خلالها على مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

وشمل لقاء الوفد الإسباني الذي زار المشروع والتقى عدداً من المسؤولين فيه استعراض العديد من المنجزات التي يحويها المشروع شمل عدة محاور ومنها المحاور التجهيزية والتقنية والتدريبية والعلمية، كما استطلع الوفد من خلال الزيارة الأقسام التي يضمها مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء من وحدات إدارية مختلفة ومركزاً للمعلومات ومقرراً للشبكة الإلكترونية وغرفاً للتحكم عن بعد ومراقبة للدوائر الشرعية المربوطة به. وعبر الوفد الإسباني عن تقديره وإعجابه للتحديث التنظيمي والتقني للمشروع.

تجهيز ٢٠٠ مركبة للتعقب في مختلف مناطق المملكة (العدل) : إحضار الخصوم عبر الأقمار الصناعية

وستتمكن المركبات المزودة بهذه الخاصية من تتبع موقع الخصم عبر الإحداثيات الهندسية التي توفرها لصحائف الدعوة لجنة هندسية مختصة، بحيث تمكن العاملين في أقسام محضري الخصوم من تحديد موقع الخصم عبر الأقمار الصناعية وتسليمه طلب الحضور للمحكمة. وتأتي هذه الخطوة في سياق عدد من الإجراءات التي استحدثتها الوزارة بعد انطلاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاة. ضمن حزمة تطويرية تقنية واسعة يعمل عليها المشروع، تهدف بالدرجة الأولى إلى تفعيل الجانب التقني في مجال التقاضي.

أطلقت وزارة العدل المرحلة الأولى من مشروع تتبع الخصوم الممتنعين عن حضور جلسات التقاضي شملت جميع مناطق المملكة عبر تزويدها بـ ٢٨٤ مركبة تابعة للوزارة بأجهزة تقنية للتعقب تم إنهاء ٢٠٠ مركبة حتى الآن موزعة على مناطق المملكة وهي كالتالي: (٣٨) مركبة في المنطقة الشرقية، و(٣٣) مركبة في منطقة الرياض، و(٩) مركبات في الطائف، و(٢٥) مركبة في منطقة القصيم، ومنطقة المدينة (٢١) مركبة، ومحافظة جدة (٥٥) مركبة، وخمس مركبات في جازان، و(١٢) مركبة في حائل، ومركبتان في نجران، وجاري العمل حالياً على تركيب (٨٤) جهازاً في عدد من المحاكم المتبقية.

تأهيل ١٢٠ كاتب عدل ممن تعينوا

حديثاً على المهارات الإدارية والتوثيقية
دربت وزارة العدل ١٢٠ كاتب عدل ممن تم تعيينهم حديثاً، حيث تم تنفيذ برنامج تدريبي لتأهيل جميع كتاب العدل الجدد من قبل الوزارة بهدف إلى إكساب المتدرب المهارات الإدارية التوثيقية والمعرفة بالمنظومة العدلية والمنظومة القضائية.

وتناول البرنامج عدداً من المحاور منها التعرف على وزارة العدل والمنظومة العدلية والمنظومة التوثيقية في المملكة والتعرف على اختصاصات وأعمال كتابتي العدل الأولى والثانية، والتعرف على الشركات وأنواعها ونظام الرهن والتعرف على القضايا المعاصرة والتي تتعلق بأعمال كتابات العدل ومنها غسل الأموال والتزوير والتزييف، كما تعرف كتاب العدل من خلال ذلك البرنامج على مهارات إدارة الوقت وضغوط العمل وإكسابهم المهارات المعاصرة للإدارة الحديثة ووظائف الإدارة المختلفة كما قدم البرنامج المهارات الإشرافية التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين والمراجعين.

وأوضحت الإدارة العامة للتدريب والابتعاث بوزارة العدل أن هذا البرنامج قدم لجميع كتاب العدل الجدد الذين تم تعيينهم حديثاً وسيتم تقديمه أيضاً لجميع كتاب العدل الذين سيتم تعيينهم في المستقبل، وقدم هذا البرنامج على مدى عشرة أيام وهو بمثابة برنامج تعريفى وتدريبى لكل ما يحتاج إليه كاتب العدل في أداء أعماله التي يقوم بها.

ربط ١٤٥ محكمة بمركز

المعلومات بوزارة العدل

انتهت وزارة العدل من إدراج النظام التقني في أكثر من ١٤٥ محكمة بمختلف مناطق المملكة وربطها بمركز معلومات الوزارة بالرياض.

وأوضحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل أن تشغيل النظام الإلكتروني للمحاكم يضمن سلامة إصدار الصكوك كما يوزع القضايا بترتيب يتناسب وحجم القضايا مع كل مكتب قضائي كما يعمل على تسجيل بيانات تلك الصكوك وفق آلية منظمة يمكن الرجوع إليها في أي وقت، كما يتيح معرفة نسب الإنتاجية التي تصدرها المحاكم وآليات العمل.

وأشارت إدارة تقنية المعلومات أنها تعمل على استخدام الأنظمة التقنية وتعميم الشبكة الإلكترونية في مجالات أعمال كافة الدوائر الشرعية. إلى ذلك شغلت وزارة العدل النظام الإلكتروني في المحكمة العامة بحوطة بني تميم، حيث تم تفعيل إصدار الصكوك إلكترونياً وتفعيل الشبكة الإلكترونية في كافة مكاتب المحكمة القضائية وربطها بجميع أقسام المحكمة عن طريق الشبكة الإلكترونية، كما تم ربط الشبكة الإلكترونية كاملة في المحكمة بمركز المعلومات بالرياض.

تقييد (٢٢٦) محامياً في المملكة خلال العام الجاري

كشفت وزارة العدل أن عدد المحامين المقيدين ضمن سجل المحامين الممارسين بلغ (٢١١٥) محامياً يشملون جميع مناطق المملكة المختلفة. وأوضح تقرير حديث صادر عن الإدارة العامة للمحاماة بوزارة العدل أن عدد المحامين في ازدياد مستمر، حيث سجل العام الحالي وحتى نهاية شهر رمضان الماضي تقييد (٢٢٦) محامياً ضمن سجل المحامين والترخيص لهم بمزاولة المهنة. ونوهت وزارة العدل بالدور الريادي للمحامين في خدمة العدالة وتحقيق سيرها مؤكدة بأنهم شركاء في خدمة العدالة، ومشيرة إلى أن المحامين عليهم مسؤولية كبرى واحترام إجراءات التقاضي والعمل وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة فيما يخص نظام المحاماة ولوائحه التنفيذية.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٥٩٨
الأحد ٢٩ شوال ١٤٣٣هـ

العدل تفعل خدمة تسجيل الوكالات عبر بوابتها الإلكترونية

فعلت وزارة العدل خدمة تسجيل الوكالات الإلكترونية عبر بوابتها على موقعها على الإنترنت، حيث أطلقت رابطاً إلكترونياً باسم (تسجيل الوكالات)، يمكن الدخول عليه لمن يرغب في تسجيل وكالة جديدة له أو تعديل طلب سابق تم تسجيله، ولم يتم طباعته من قبل كتابة العدل. وأكدت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل، أنه من الممكن الدخول على هذا الرابط الإلكتروني في حال رغبة أي شخص تسجيل وكالة من أي مكان وفي أي وقت. وأشارت إدارة تقنية المعلومات إلى أن نظام تسجيل الوكالات إلكترونياً يعمل في جميع كتابات العدل العاملة بنظام الوكالات الإلكتروني، موضحة أن نظام تسجيل الوكالات الإلكتروني يحوي العديد من المميزات، وهي سهولة التسجيل، والحصول على الوكالة سريعاً اختصاراً للوقت، وإمكانية ربط الوكالات المسجلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالشأن نفسه، وأيضاً متابعة إلغاء الوكالة.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٥٩٩
الاثنين ١ ذو القعدة ١٤٣٣هـ

تشغيل نظام الوكالات الجديد في كتابات عدل (عرعر - رفحا - عرقة - أبو عريش)

شغلت وزارة العدل نظام الوكالات الإلكتروني الجديد في عدد من كتابات العدل في كل من كتابة العدل عرعر الثانية وكتابة العدل رفحا، وكتابة العدل عرقة، وكتابة العدل أبو عريش. وأوضحت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوزارة العدل أن نظام الوكالات الإلكتروني يحوي عدداً من المميزات، وهي سهولة التسجيل، والحصول على الوكالة سريعاً، وكذلك إمكانية ربط الوكالات المسجلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالشأن نفسه، وأيضاً متابعة إلغاء الوكالة.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٥٧٨
الاثنين ٩ شوال ١٤٣٣هـ

العدل: تدريب ٦٠ قاضياً على النزاعات العقارية والاختصاص القضائي

عقدت وزارة العدل في شهر شوال ١٤٣٣هـ ثلاثة برامج تدريبية استهدفت أكثر من ٦٠ قاضياً في عدة مجالات تختص بالنزاعات العقارية، والاستحكام والأوقاف، والاختصاص القضائي والتي تقام على مدى أربعة أيام بالمنطقة الشرقية. وناقش برنامج النزاعات العقارية الذي قدم لـ ٢٤ قاضياً أهم المشكلات التي تواجه الدوائر الشرعية في النزاعات التي تحصل على عقار معين وكيفية تلافيها وأهم الطرق الحديثة التي سنتها وزارة العدل في سبيل تضايف مثل هذه المشكلات وكيفية الإثباتات العقارية حول دراسة الصكوك، وإمكانية إثبات صحة الصك من عدمه. بينما قدم برنامج الاستحكام والأوقاف عدداً من المواد المختصة بنظام الاستحكامات والمتعلقة بإصدار الصكوك الصادرة من المحاكم الشرعية وآليات تطبيق مواد الاستحكام والشروط التي يجب أن تتوفر في العقار المستحکم وآليات وشروط العقار الوقف وكيفية وقف العقارات والشروط اللازمة لإمكانية إيقاف العقار وقدم لـ ١٩ قاضياً.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٥٨٦
الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٣هـ

تشغيل نظام الوكالات الإلكترونية في رأس تنورة

شغلت وزارة العدل نظام الوكالات الإلكترونية الجديد في كتابة العدل في محافظة رأس تنورة، حيث سيتم من خلال هذا النظام السماح لطالبي الوكالة تسجيل وكالاتهم عبر البوابة الإلكترونية للوزارة على الإنترنت.

وذكرت الإدارة العامة لتقنية المعلومات أن نظام الوكالات الإلكترونية يعمل على تلبية الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالشأن نفسه وسهولة التسجيل والحصول على الوكالة سريعاً، وإمكانية ربط الوكالات المسجلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافة إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة إلغاء الوكالة. وأشارت إدارة تقنية المعلومات أن نظام الوكالات الجديد سيعمم على جميع كتابات العدل الثانية. وأنه تم تطبيق نظام الوكالات الإلكترونية في أكثر من ٣٧ كتابة عدل ثانية في مناطق مختلفة من المملكة.

وأكدت وزارة العدل بالعمل على خطة تقنية تحقق الأعمال والخدمات إلكترونياً وتعمم الشبكة الإلكترونية لجميع كتابات العدل وذلك ضمن أهداف المحور التقني في مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٦٠٠
الثلاثاء ٢ ذو القعدة ١٤٣٣هـ

تفعيل نظام المحاكم الإلكتروني في ٨ محاكم جديدة

فعلت وزارة العدل نظام المحاكم الإلكتروني في عدد من دوائرها الشرعية في عدد من مناطق المملكة المختلفة، إذ تم تشغيل عدد من المحاكم العامة بالمملكة مؤخراً شملت المحكمة العامة بمحافظة المذنب في منطقة القصيم والمحكمة العامة بمحافظة البدائع في منطقة القصيم والمحكمة العامة في الخبراء ورياضها في منطقة القصيم والمحكمة العامة بمحافظة رأس تنورة في المنطقة الشرقية ومحكمة محافظة ضمد في منطقة جازان والمحكمة العامة في محافظة شرورة في منطقة نجران والمحكمة العامة في محافظة القنفذة في منطقة مكة المكرمة والمحكمة العامة في محافظة العيص في منطقة المدينة المنورة، وتم تفعيل إصدار الصكوك إلكترونياً وتفعيل الشبكة الإلكترونية في

كافة مكاتب هذه المحاكم القضائية وربطها بجميع أقسام المحكمة عن طريق الشبكة الإلكترونية، كما تم ربط الشبكة الإلكترونية كاملة في المحاكم العامة بمركز معلومات وزارة العدل بالرياض.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٦٢٨
الثلاثاء ٣٠ ذو القعدة ١٤٣٣هـ

تنمية مهارات وقدرات منسوبي العدل ببريدة

اختتم مركز خدمة المجتمع بمجلس المنطقة برنامج: «التعامل مع الرؤساء» والذي قدمه عميد الكلية الأستاذ أحمد الغنيم، وشارك فيه عدد من منسوبي وزارة العدل بالمنطقة، والذي أقيم في الكلية التقنية للغذاء والبيئة ببريدة.

وأوضح الغنيم، بأن البرنامج يأتي امتداداً لسلسلة من البرامج والدورات التطويرية التي تقدمها المؤسسة لمنسوبي وزارة العدل في إطار التعاون المشترك في مجال التدريب ويهدف إلى تنمية مهارات وقدرات المشاركين في التعامل مع رؤسائهم بكفاءة وفاعلية من خلال معرفة أساسيات التعامل مع الرؤساء واستخدام المعرفة العلمية لتحقيق العلاقة الإيجابية معهم، بالإضافة إلى تحديد نمط وشخصية الطرفين وكذلك تطبيق بعض المهارات في السلوك الإنساني.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٦٣٧
الخميس ٩ ذو الحجة ١٤٣٣هـ

العدل تدرب القضاة على

الصلح القضائي وعقوبات المخدرات

أنهت وزارة العدل برنامجاً تدريبياً يعني بأحكام الصلح القضائي والعقوبات في نظام مكافحة المخدرات استهدف عدداً من القضاة، وناقش البرنامج الأول (أحكام الصلح القضائي) تعريف الصلح القضائي وشروطه وأحوال عقد الصلح في الخصومات وحكم الصلح إذا وقع وأحوال نقضه وأحكام النيابة في الصلح واستعراض بعض الدول فيما يخص الصلح ومكاتب الصلح ودورها في خفض عدد قضايا المرفوعة للمحاكم. وقدم البرنامج ٢٢٧ من القضاة بمدينة الرياض ولمدة أربعة أيام.

جريدة الجزيرة العدد: ١٤٥٨٢
الجمعة ١٣ شوال ١٤٣٣هـ